International Journal of Al-Turath in Islamic Wealth and Finance, Vol.7, No.1 (2026) 33-62
IIUM Institute of Islamic Banking and Finance
Copyright © IIUM Press

أثر الإنفاق الحكومي على ربحية البنوك الإسلامية مقارنة مع البنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية في ليبيا

The Impact of Government Spending on the Profitability of Islamic Banks Compared with Conventional Banks with Islamic Windows in Libya

Hasan Hamal[1] Abdulmajid Obaid[2] Fahd Shaghari[3]
Hassan09691@gmail.com [1] alamri@iium.edu.my [2] alshaghdari@iium.edu.my [3]
الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الإنفاق الحكومي على ربحية البنوك الليبية خلال الفترة الممتدة من عام 2017 إلى عام 2024، مع إدخال نوع البنك كمتغير مُعدِّل للمقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية. ولتحقيق هذا الهدف، تم الاعتماد على المنهج الكمي الوصفي التحليلي باستخدام بيانات بانل لستة مصارف ليبية، وتم تحليلها بواسطة برنامج R (4.5.1) من خلال نموذج الانحدار الخطي المتعدد مع اختبار التفاعل بين الإنفاق الحكومي ونوع البنك. وأظهرت النتائج وجود دور مُعدِّل أساسي وذو دلالة إحصائية لنوع البنك، حيث يغيّر النموذج المصرفي من طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والربحية. كما تبين أن الإنفاق الحكومي يمارس أثراً إيجابياً وذا دلالة إحصائية على العائد على حقوق الملكية في البنوك التقليدية، مما يعكس قدرتها على الاستفادة من النشاط الاقتصادي العام، في حين يتحول الأثر إلى سلبي على عائد الأصول في البنوك الإسلامية نتيجة قيود نموذج التمويل الإسلامي وضعف المرونة في استغلال الإنفاق العام. وتؤكد النتائج وجود تباين بنيوي في الكفاءة التشغيلية بين المجموعتين المصرفيتين، حيث تظهر البنوك التقليدية تفوقاً في إدارة الأصول والخصوم والتكيف مع تقلبات بيئة الاقتصاد الكلي. بناءً على ذلك، توصي الدراسة بضرورة تعزيز التنوع في نماذج الأعمال المصرفية الإسلامية عبر تطوير أدوات تمويلية إنتاجية متوافقة مع الشريعة، وتحسين كفاءة توجيه الإنفاق الحكومي نحو القطاعات المنتجة، إضافة إلى تبني سياسات رقابية وتشريعية أكثر مرونة من قبل مصرف ليبيا المركزي لدعم قدرة البنوك الإسلامية على التكيف مع الدورات المالية وتعزيز ربحيتها واستدامتها في المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، البنوك الإسلامية، ربحية، البنوك التقليدية.

Abstract

This study aimed to measure the impact of government spending on the profitability of Libyan banks during the period from 2017 to 2024, introducing bank type as a moderating variable to compare Islamic banks with conventional banks offering Islamic windows. To achieve this objective, a descriptive-analytical quantitative approach was employed, utilizing panel data from six Libyan banks. This data was analyzed using R (4.5.1) software through a multiple linear regression model, along with an interaction test between government spending and bank type. The results demonstrated a statistically significant moderating role for bank type, indicating that the banking model alters the nature of the relationship between government spending and profitability. Furthermore, the study revealed that government spending exerts a statistically significant positive impact on the return on equity (ROE) of conventional banks, reflecting their ability to capitalize on overall economic activity. Conversely, the impact becomes negative on the return on assets (ROA) of private Islamic banks due to the constraints of the Islamic finance model and the limited flexibility in utilizing public spending. The findings confirm a structural disparity in operational efficiency between the two banking groups, with conventional banks demonstrating superiority in asset and liability management and adapting to macroeconomic fluctuations. Accordingly, the study recommends enhancing the diversification of Islamic banking business models by developing productive, Sharia-compliant financing instruments, improving the efficiency of directing government spending towards productive sectors, and adopting more flexible regulatory and legislative policies by the Central Bank of Libya to support the ability of Islamic banks to adapt to financial cycles and enhance their profitability and long-term sustainability.
Keywords: Government spending, Islamic banks, profitability, conventional banks

المقدمة

يُعدّ الإنفاق الحكومي أحد الأدوات الرئيسة للسياسة المالية ذات التأثير المباشر في النشاط الاقتصادي والقطاع المصرفي، لما له من انعكاسات واضحة على مستويات السيولة والتمويل والاستثمار، ومن ثم على ربحية البنوك. وتبرز أهمية هذا الدور بصفة خاصة في الاقتصادات الريعية التي تعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية، كما هو الحال في الاقتصاد الليبي، حيث يُشكّل الإنفاق العام القناة الأساسية لضخ السيولة في النظام المصرفي. وقد شهدت ليبيا بعد سنة 2020 توسعًا ملحوظًا في الإنفاق الحكومي، الأمر الذي أسهم في ارتفاع معدلات التضخم، واختلال التوازنات النقدية، وانعكس سلبًا على كفاءة الأداء المصرفي ومستويات الربحية (النجار، 2022)

وفي هذا السياق، تواجه البنوك الإسلامية الليبية تحديات إضافية، نتيجة خصوصية نموذجها التشغيلي القائم على مبادئ المشاركة في الربح والخسارة، فضلًا عن القيود المرتبطة بتوظيف السيولة في أدوات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. إذ قد يؤدي التوسع في الإنفاق الحكومي إلى زيادة السيولة الفائضة داخل هذه البنوك، في ظل

محدودية الفرص الاستثمارية الشرعية، مما يحدّ من قدرتها على تحقيق عوائد مستقرة ويؤثر سلبًا على الربحية (العريبي، 2023)

في المقابل، تتمتع البنوك التقليدية التي تقدم نوافذ إسلامية بدرجة أعلى من المرونة في إدارة الأصول والخصوم، نتيجة الجمع بين الأدوات المصرفية التقليدية والمنتجات الإسلامية، وهو ما قد يخفف من حدة تأثير التوسع في الإنفاق الحكومي على أدائها المالي مقارنة بالبنوك الإسلامية الخالصة (بوزيد، 2023)

وانطلاقًا مما سبق، تهدف هذه الورقة إلى تحليل أثر الإنفاق الحكومي على ربحية البنوك الليبية خلال الفترة (2017–2024)، مع الأخذ في الاعتبار **نوع المصرف** كمتغير مُعدِّل، وذلك لاختبار ما إذا كان هذا الأثر يختلف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية، وبما يسهم في إثراء الأدبيات المتعلقة بالعلاقة بين السياسة المالية والأداء المصرفي في الاقتصادات الريعية

مشكلة الدراسة

تواجه المصارف الإسلامية الليبية الخاصة والمصارف التقليدية ذات النوافذ الإسلامية تحديات كبيرة نتيجة الإفراط في الإنفاق الحكومي خلال السنوات 2021,2022,2023,2024 على التوالي، إذ أدى ارتفاع الإنفاق العام وتراجع الإيرادات النفطية إلى ضغوط مالية وانخفاض في السيولة وارتفاع التضخم وتذبذب سعر الصرف، ما انعكس سلبًا على الأداء المصرفي والربحية. وقد أشار تقرير صندوق النقد الدولي (2024) إلى أن استمرار الإنفاق المفرط تسبب في عجز مالي وضعف في رؤوس الأموال المصرفية، فيما أكّد العريبي (2023) أن السياسة المالية في ليبيا أصبحت عاملاً محددًا لتقلبات ربحية البنوك. ووفقًا للقوائم المالية للمصرف الإسلامي الليبي للأعوام 2021–2023، فقد تراجعت أرباحه بشكل ملحوظ، مما يعكس تأثر المصارف الإسلامية بالإنفاق الحكومي أكثر من نظيراتها التقليدية.

فنتيجة الافراط في الانفاق الحكومي في ليبيا وانخفاض الأرباح في المصارف الإسلامية فسوف تحاول هده الورقة الإجابة عن السؤال الرئيسي: ما هو أثر الانفاق الحكومي على بحية البنوك الإسلامية الليبية مقارنة مع المصارف التقليدية داتا لنوافد الإسلامية خلال الفترة من 2017-2024 مع ادخال نوع المصرف كمتغير معدل

أسئلة الدراسة

- ما مستوى الإنفاق الحكومي في ليبيا خلال الفترة (2017–2024)، وكيف انعكس على البيئة المصرفية؟
- ما مستوى ربحية البنوك الليبية الإسلامية والبنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية خلال الفترة نفسها كما يُقاس بمؤشري العائد على الأصول (والعائد على حقوق الملكية)
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي وربحية البنوك الإسلامية الليبية مقارنة مع البنوك التقليدية داتا لنوافذ الإسلامية خلال فترة الدراسة؟
- هل يختلف أثر الإنفاق الحكومي على ربحية البنوك باختلاف نوع البنك (إسلامي خاص مقابل تقليدي ذو نافذة إسلامية)؟
- إلى أي مدى يسهم نوع البنك في تعديل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والربحية في القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة محل الدراسة؟

فرضيات الدراسة

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي على ربحية البنوك الليبية الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية خلال الفترة (2017–2024)، مع إدخال نوع البنك كمتغير معدل.

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي على ربحية البنوك الليبية الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية خلال الفترة (2017–2024)، ويتأثر هذا الأثر بنوع البنك

اهاف الدراسة

1. قياس وتحليل مستوى الإنفاق الحكومي في ليبيا خلال الفترة (2017–2024) وتحديد اتجاهاته العامة وتأثيره المحتمل على القطاع المصرفي.
2. تقدير مستوى ربحية البنوك الليبية الإسلامية والبنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية باستخدام مؤشري العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

3. اختبار العلاقة الإحصائية بين الإنفاق الحكومي والربحية لتحديد مدى تأثيره على الأداء المالي للبنوك الإسلامية الليبية والبنوك التقليدية داتا لنوافد الاسلامية
4. تحليل أثر نوع البنك كمتغير معدل في العلاقة بين الإنفاق الحكومي وربحية البنوك، لمعرفة ما إذا كانت طبيعة البنك (إسلامي أو تقليدي) تؤثر في قوة واتجاه العلاقة.
5. تقديم تفسير كمي مقارن يوضح الفروق الجوهرية في سلوك إدارة الربحية واستجابة البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية لتغيرات الإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة

مجتمع وعينة الدراسة

المصارف الليبية التي تمارس العمل المصرفي الإسلامي بنظامين مختلفين

المصارف الإسلامية (مثل مصرف النوران، المصرف الإسلامي الليبي، المصرف المتحد)

المصارف التقليدية ذات النوافذ الإسلامية (مثل مصرف الجمهورية، مصرف الوحدة، مصرف التجارة والتنمية)

فترة الدراسة

من عام 2017 إلى عام 2024 (بيانات سنوية)

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على منهج كمي وصفي تحليلي لقياس أثر الانفاق الحكومي على ربحية المصارف الإسلامية الليبية مقارنة بالمصارف التقليدية ذات النوافذ الإسلامية خلال الفترة من 2017 إلى 2024، باستخدام بيانات سنوية مستمدة من التقارير المالية للمصارف الليبية وتقارير مصرف ليبيا المركزي. تم تحليل البيانات باستخدام برنامج (R4.5.1) من خلال نموذج الانحدار الخطي المتعدد مع إدخال نوع المصرف كمتغير معدل، حيث يمثل الانفاق الحكومي المتغير المستقل والربحية المتغير التابع بهدف معرفة اثر الانفاق الحكومي علي ربحية البنوك الإسلامية الليبية مقارنة مع البنوك التقليدية داتا لنوافد الإسلامية

نموذج الدراسة

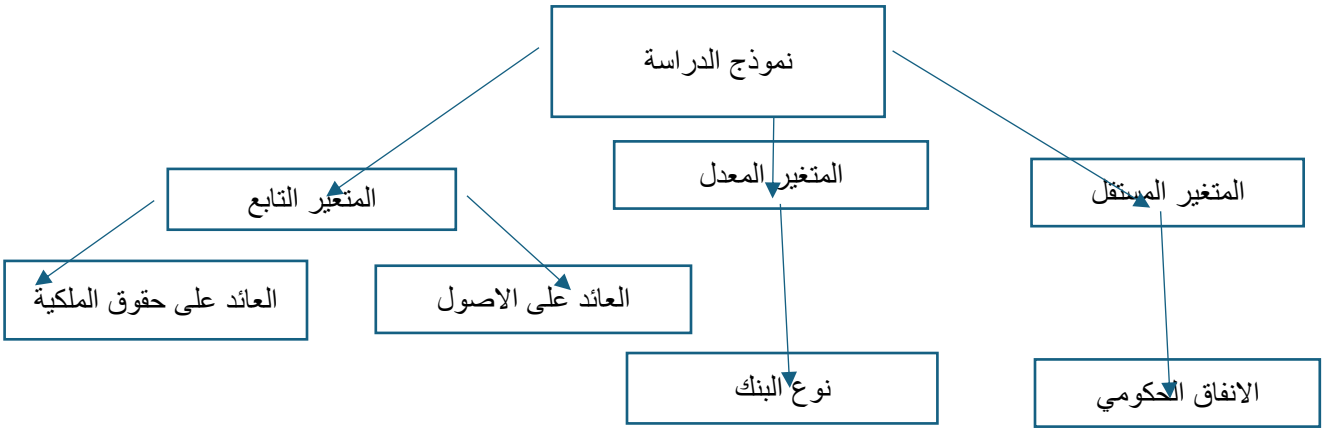

1.المتغيرات المستقلة:

Government Spending (GEXP)

الإنفاق الحكومي: هو جملة النفقات التي تقوم بها الدولة لتغطية التزاماتها تجاه الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وتشمل الإنفاق الجاري والاستثماري بهدف تسيير المرافق العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية (هير الحسيني، 2019)

المؤشر: نسبة التغيرات في الانفاق الحكومي اثناء فترة الدراسة

2.المثغيرات التابعة:

Return on Assets (ROA)

العائد على الأصول: هو مؤشر يقيس كفاءة المصرف في استخدام أصوله لتحقيق الأرباح، ويُحسب بنسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول. (إبراهيم مسعود الفرجاني، 2022)

المؤشر: صافي الدخل/ اجمالي الأصول

Return on Equity (ROE)

العائد على حق الملكية: هو مؤشر يقيس قدرة المصرف على تحقيق عائد للمساهمين من خلال نسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية. (كمال بن موسى، 2024)

المؤشر: صافي الدخل / اجمالي حقوق الملكية

3.المتغير المعدل:

سيتم إعطاء المصرف الإسلامي (1) والتقليدي (0)(**Bank Type** (**BT**

الدراسات السابقة

دراسة نايف الشمري (2020) العلاقة بين سياسات الإنفاق الحكومي وربحية المصارف، حيث ركزت على التجربة الكويتية من خلال تحليل محددات الأداء المصرفي في ظل زيادة التدخل الحكومي في الاقتصاد. خلصت النتائج إلى أن ارتفاع مستويات الإنفاق العام، وخاصة في صورته الاستهلاكية والجارِية، أدى إلى تقليص هوامش أرباح البنوك وإضعاف قدرتها على التوسع في الإقراض والاستثمار، وذلك بسبب اعتماد الاقتصاد بشكل كبير على الإنفاق الحكومي كمصدر رئيسي للنشاط الاقتصادي. وأوضحت الدراسة أن هذا النمط من الإنفاق يحد من قدرة المصارف على تنويع أنشطتها ويجعل ربحيتها عرضة لتقلبات السياسة المالية، كما بينت أن حتى الإنفاق الرأسمالي الحكومي لم يكن كافيًا لتعويض الأثر السلبي على القطاع المصرفي، مما يشير إلى أن زيادة التدخل الحكومي لم تترجم إلى تحفيز حقيقي للربحية المصرفية. وانتهت الدراسة إلى أن استمرار هذا الوضع قد يثبط من كفاءة المصارف في دعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل ما لم تُعَد هيكلة أولويات الإنفاق بحيث تُوجَّه نحو مشروعات إنتاجية قادرة على خلق بيئة مصرفية أكثر استقرارًا وربحية واوصت الدراسة بضرورة إعادة توجيه الإنفاق الحكومي نحو مشروعات إنتاجية طويلة الأجل، وتقليل الاعتماد على الإنفاق الجاري والاستهلاكي، مع تعزيز دور القطاع المصرفي في تمويل الاستثمارات التنموية لضمان رفع كفاءته وزيادة ربحته.. المبحث الثاني: دراسات سابقة متعلقة بالمتغير التابع وجودة الأصول.

وكذلك دراسة فتحي الزغداني ومحمد الريشي (2024) أثر مخاطر راس المال على معدل العائد على حق الملكية، التي هدفت الى التعرف على أثر المخاطر الرأسمالية على العائد على حق الملكية للمصارف التجارية الليبية وكانت عينة الدراسة هي 3 مصارف ((الأمان والمتحد والسراي)) خلال الفترة من 2008-2020 وقد اتبعث هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاستدلال على القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة واستخدام برنامج SPSSوقياس أثر الانحدار البسيط والمتعدد لمتغيرات الدراسة والوصول الي ان وجود أثر معنوي لمخاطر راس المال على معدل حق الملكية واوصت هذه الدراسة الي أهمية الامتثال لتعليمات ومنشورات إدارة الرقابة بالمصرف المركزي حول إلزام المصارف التجارية بالاحتفاظ بمعدل كفاية راس مال مناسب حسب توصيات لجنة بازل 2 وذلك لمواجهة مخاطر راس المال وان تقوم المصارف التجارية بخلق فرص استثمارية.

دراسة خليفة جمال وعبد الرحمن عبد القادر (2022) أثر التمويل بالمضاربة والمشاركة على ربحية البنوك الإسلامية، التي هدفت الى بيان أثر التمويل الإسلامي القائم على المشاركة في الأرباح والخسائر على مؤشر الربحية المتمثل في العائد على الأصول في البنوك الإسلامية العاملة في الكويت خلال الفترة من 2013-2019 وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي واستخدام البرنامج الاحصائيSPSS ومن اهم النتائج التي تم التوصل لها وجود أثر إيجابي دو دلالة إحصائية للتمويل بصيغ المضاربة على مؤشر الربحية بينما وجود أثر سلبي دو دلالة إحصائية للتمويل بصيغ المشاركة على ربحية البنوك الإسلامية واوصت بتطوير الصيغ الإسلامية في البنوك الإسلامية العاملة في الكويت. وأيضا دراسة ايمن رجب، احمد صقر، مروان عامر، احمد الهادي (2022) أثر القروض المتعثرة على الربحية دراسة مقارنة بين البنوك في مصر وتونس، هدفت هذه الدراسة الي التعرف على أثر القروض المتعثرة في البنوك التجارية المصرية والتونسية على مؤشرات الربحية والمتمثلة في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حق الملكية خلال الفترة من 2011-2020 وتم الاعتماد على أسلوب الانحدار الخطي البسيط باستخدام البرنامج الاحصائي SPSSتوصلت الدراسة الي وجود أثر سلبي لمستوي تعثر القروض على مؤشرات الربحية واوصت ان تعمل البنوك على اليات من شانها خفض درجة المخاطر التي تواجه العملاء وتؤدي الي زيادة نسبة التعثر في سداد القروض إضافة الي ان يكون هناك دعم من البنوك المركزية للبنوك التجارية للبلدين.

عبدالله محمد(2024) العلاقة السببية بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي

تهدف الدراسة الي تحديد اتجاه العلاقة السببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1980-2021). وذلك في الأجلين القصير والطويل باستخدام منهجية جراجر ومنهجية تودا ياما موتو على الترتيب. وقد خلُصت نتائج القياس إلى عدم وجود علاقة سببية لأبين المتغيريْن في الأجل القصير، ووجود علاقة سببية تتجه من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق العام في الأجل الطويل، وهو ما يشير إلى انطباق قانون فاجنر ويشير أيضاً إلى أنّ الاقتصاد الليبي لا يزال في المراحل الأولى للتنمية رغم المسيرة التنموية التي لا يُستهان بمداها الزمني، ولا بحجم الأموال المنفقة بمقتضاها لغرض تنويع مصادر الدخل بالاقتصاد الوطني، وتقليص اعتماده شبه الكامل على القطاع النفطي مصدراً رئيساً للدخل والثروة. وبناءً على نتائج القياس يُوصي البحث بضرورة ترشيد الإنفاق العام حفاظاً على مُقدرات الأجيال القادمة.

الفجوة البحثية والاسهام العلمي للورقة

تركز معظم الدراسات السابقة على الأثر المباشر للإنفاق الحكومي على ربحية البنوك دون مراعاة اختلاف نموذج العمل المصرفي بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

تعاني الأدبيات الليبية من نقص واضح في الدراسات القياسية التي تختبر الدور المعدِّل لنوع البنك في العلاقة بين الإنفاق الحكومي والربحية.

تفتقر الدراسات المتاحة إلى تحليل حديث يغطي فترة ما بعد 2017 التي اتسمت بإنفاق حكومي توسعي وتقلبات اقتصادية حادة، مع التمييز بين مؤشري العائد علي الأصول والعائد علي حق الملكية

الإسهام العلمي للدراسة

تقدم الدراسة نموذجًا قياسيًا يدمج الإنفاق الحكومي مع نوع البنك كمتغير معدِّل لتفسير تباين أثر السياسة المالية على ربحية البنوك الليبية.

توفر دليلًا تجريبيًا حديثًا من الاقتصاد الليبي حول اختلاف استجابة البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية للإنفاق الحكومي.

تسهم النتائج في دعم صانعي السياسات الرقابية والمصرفية من خلال إبراز الحاجة إلى تطوير نماذج الأعمال المصرفية الإسلامية وتعزيز كفاءتها التشغيلية.

الجانب النظري

الانفاق الحكومي

الانفاق الحكومي هي جميع الأموال التي تخرج من خزانة الدولة بقصد اشباع حاجات عامة او مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام، او هو مبلغ من المال تقوم الدولة او أحد تنظيماتها (اداراتها او مؤسساتها) بإنفاقه بقصد اشباع حاجه من الحاجات العامة والانفاق العام يصدر من خزانة الدولة او احد تنظيماتها وتستهدف اشباع حاجات عامة (الجبوري، 2014). أما أنواع الانفاق العام هو

https://mawdoo3.com 5.10.2025

1.الإنفاق الحالي والجاري: نفقات قصيرة الأجل مثل رواتب الموظفين، الأدوية، صيانة الطرق، والإمدادات اللوجستية للجيش.

2.الإنفاق الأساسي والرأسي (الرئيسي): نفقات طويلة الأجل تستثمر في أصول مادية مثل بناء الطرق السريعة، الجسور والمستشفيات، والتجهيزات الدفاعية.

3.مجالات أخرى للإنفاق الحكومي: الحماية الاجتماعية (كالرواتب التقاعدية والإعفاءات)، الصحة، التعليم، فوائد الدين، والدفاع.

العوامل المؤثرة على حجم الانفاق العام هي العوامل الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والمالية.

العامل الاقتصادي والظروف الاقتصادية العامة من أبرز العوامل المؤثرة في حجم الإنفاق العام. إذ توجد علاقة طردية بين مستوى النمو الاقتصادي وحجم النفقات الحكومية؛ فكلما ارتفع الناتج القومي وازدادت معدلات النمو، اتسع حجم الإنفاق العام نتيجة زيادة الطلب على الخدمات والمشروعات التنموية. وفي المقابل، تسعى الدولة إلى تقليص الإنفاق في حالات التضخم للحد من زيادة الطلب الكلي، بينما تميل إلى رفع الإنفاق في فترات الركود بهدف تحفيز الاقتصاد وتنشيط الدورة الاقتصادية. أما العوامل السياسية هو فكلما توسعت وظائف الدولة وتعددت تدخلاتها في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، ارتفع حجم الإنفاق العام لتغطية هذه الالتزامات. كما أن أولويات الأنظمة السياسية تلعب دورًا مهمًا في توجيه النفقات؛ إذ تميل بعض الأنظمة إلى التركيز على الدفاع والأمن، بينما تركز أخرى على الرعاية الاجتماعية والخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم (القيسي، 2024).

والعوامل الاجتماعية تشكل التغيرات السكانية والوعي الاجتماعي أحد المحددات الرئيسة للإنفاق العام. فزيادة عدد السكان وما يترتب عليها من ارتفاع في الطلب على الخدمات الصحية والتعليمية والبنية التحتية تؤدي إلى توسيع النفقات الحكومية. كما أن ارتفاع مستوى الوعي المجتمعي وتزايد توقعات الأفراد بشأن جودة الخدمات المقدمة من الدولة يعزز من حجم الإنفاق لتلبية تلك الاحتياجات وضمان الاستقرار الاجتماعي.

والعوامل المالية ترتبط القدرة على الإنفاق العام بالإمكانات المالية المتاحة للدولة، حيث يزداد حجم الإنفاق كلما ارتفعت الإيرادات العامة المتأتية من الضرائب والرسوم والموارد الطبيعية. كذلك تؤثر السياسة المالية والقدرة على الاقتراض في تحديد مستوى النفقات؛ إذ يتيح التمويل بالاقتراض، سواء داخليًا أو خارجيًا، توسيع قاعدة الإنفاق لتغطية احتياجات إضافية، غير أن تراكم الديون وما يصاحبه من أعباء الفوائد قد يحد من مرونة الدولة ويشكل ضغطًا على موازناتها المستقبلية (القيسي، 2024).

الانفاق الحكومي في ليبيا

تشهد ليبيا أزمة اقتصادية خانقة من الأشد في تاريخها الحديث، أصبحت تهدد الاستقرار المالي في البلاد، وتتكشّف ملامحها يوماً بعد يوم من خلال مؤشرات مالية ونقدية مقلقة، تُنذر باقتراب البلاد من مرحلة حرجة قد يصعب التراجع عنها دون تدخل شامل وجذري. وتشير البيانات الأخيرة الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي إلى أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت نحو 125%، بينما تجاوز الإنفاق العام إجمالي الدخل بنسبة 165%، وهو ما يعكس خللاً جوهرياً في هيكل المالية العامة. ويتوقع أن يصل الدين العام في العام 2025 إلى نحو 330 مليار دينار، بعجز مالي يقدّر بنحو 50 مليار دينار. هذه المؤشرات تضع علامات استفهام خطيرة حول قدرة الدولة على الاستمرار في تمويل التزاماتها دون الانزلاق نحو دوامة الإفلاس أو الانكماش الشديد. (الدولار= 5.5 دنانير)

ويعاني الاقتصاد الليبي من طبيعته الريعية، إذ يعتمد بشكل شبه كلي على الإيرادات النفطية، ما يجعله هشاً أمام تقلبات الأسواق العالمية وأسعار الخام. كما يفتقر إلى التنويع في مصادر الدخل، مما يعيق تحقيق التوازن الاقتصادي ويزيد من حدة التأثر بأي اضطرابات خارجية أو داخلية.

وفي هذا السياق، حذّر المحلل الاقتصادي محمد بن يوسف من تداعيات خفض سعر صرف الدينار مقابل حقوق السحب الخاصة، موضحاً أن الأثر لا يقتصر على تآكل دخول الأفراد، بل يمتد إلى التأثير على أصول المصرف المركزي، وكذلك أصول الشركات العامة والخاصة والبنوك التجارية، فضلًا عن مدخرات المواطنين. وأكد لـ"العربي الجديد" أن الاستمرار في هذه السياسة دون معالجة آثارها الجانبية سيدخل الاقتصاد في دائرة مفرغة من الانكماش والفقر، داعياً مسؤولي المصرف المركزي إلى حماية أصول الدولة والامتناع عن استخدام أدومن جهته، أعرب المحلل المالي إدريس الشريف عن قلقه إزاء تمويل عجز ميزانية 2024 في ظل غياب قانون ميزانية معتمد، وأوضح أن الحكومة تجاوزت بكثير قاعدة "12/1" المعتمدة في حال غياب الميزانية الرسمية، متسائلًا عما إذا كان المصرف المركزي يعلم فعلًا على أي أرقام تستند سياسات الصرف والتمويل الجارية

وانتقد الشريف لجوء المصرف إلى تخفيض قيمة الدينار باعتباره حلًا سريعًا، معتبرًا إياه "مسكنًا ماليًا" يتحمّل المواطن كلفته المباشرة عبر التضخم وغلاء المعيشة، مضيفًا أن هذا الإجراء يزيد الضغط على العملة الصعبة ويفتح الباب أمام موجات تخفيض جديدة. وفي هذا الإطار، رأى أستاذ الاقتصاد بجامعة مصراتة عبد الحميد الفضيل أن استمرار الإنفاق الموازي من قبل الحكومة المكلفة من مجلس النواب يفاقم الضغط على الوضع النقدي ويزيد احتمالات حصول تخفيض جديد في قيمة الدينار لتغطية العجز الناتج عن الإنفاق التنفيذي غير المنضبط أما الخبير حسين البوعيشي، فقد

حذر من دخول ليبيا في حلقة تضخمية مفرغة مع تزايد العجز والاستدانة، لا سيما في ظل انخفاض أسعار النفط عالميًا، وهو ما سيصعّب على الدولة تأمين الرواتب والالتزامات الأساسية من خلال الخزينة العامة. وأضاف في حديث لـ"العربي الجديد"، أن السياسات الاقتصادية لا يجب أن تكون صادمة أو مرتجلة، بل مدروسة ومبنية على أدوات قادرة على تعزيز الاستقرار والنمو التدريجي

ودعا صندوق النقد الدولي إلى توحيد الموازنة العامة باعتبار ذلك أولوية ملحة، والحد من الإنفاق الجاري، خصوصاً في بندي الرواتب والدعم، مع تبني إصلاحات تدريجية في هيكل الأجور والدعم والطاقة، وتنمية مصادر الإيرادات غير النفطية لضمان الاستقرار المالي مستقبلاً

.(https://mawdoo3.com)

10.10.2025

جدول 1. حجم الانفاق في ليبيا خلال سنوات الدراسة

السنة	الانفاق السنوي
2017	37 مليار
2018	42 مليار
2019	48,8 مليار
2020	50,4 مليار
2021	86 مليار
2022	122,7 مليار
2023	122,7 مليار
2024	224 مليار

المصدر: نشرات مصرف ليبيا المركزي ووزارة المالية اعداد مختلفة

شكل1. الرسم البياني لتقلبات الانفاق خلال فترة الدراسة

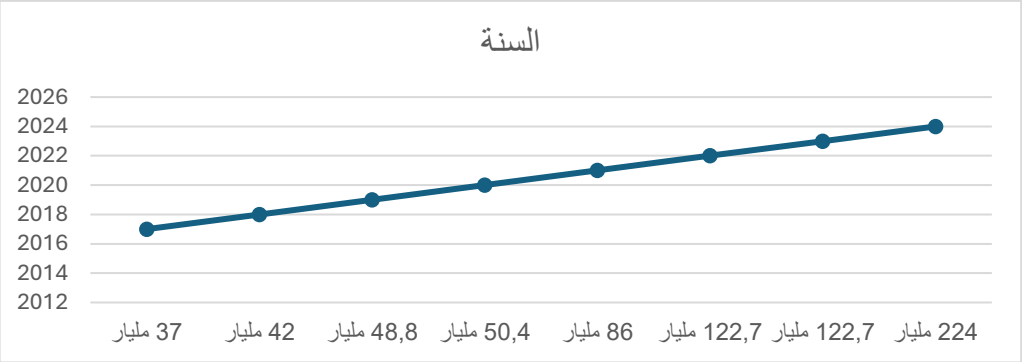

المصدر: *من عمل الباحثين*

مفهوم الربحية

الربحية هي مقياس لنجاح المشروع في تحقيق العائد من عملياته مقارنةً بالتكاليف والأصول المستخدمة (شحاتة، 2012). أنها أحد أهم معايير الكفاءة الاقتصادية للمشروع، إذ تُظهر مدى نجاحه في تحويل المدخلات إلى مخرجات مالية مربحة. ومع تعدد مؤشرات الربحية، مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، فإن كل مؤشر يقدّم رؤية مختلفة حول أداء الشركة واستدامتها المالية (الصحن، 2015). يوجد العديد من المؤشرات التي تقيس الربحية، ولكن الأكثر شيوعا في البحوث العلمية هي (هندي، 2015):

1) العائد على الأصول (ROA): وتقيس قدرة الشركة على تحقيق ربح من أصولها من خلال المعادلة:

معدل العائد على الأصول = صافي الدخل بعد الضرائب / مجموع الأصول *100

2) معدل العائد على حق الملكية (ROE): يتعلق بمدى تحقيق عائد من أموال المساهمين ويقاس من خلال:

معدل العائد على حق الملكية = صافي الدخل بعد الضرائب /حقوق الملكية *100

3) معدل العائد على الودائع (ROD): وهو مؤشر مالي يقيس مقدار الربح الذي تحققه المؤسسة (خصوصاً البنوك) من خلال توظيف الودائع التي يضعها العملاء لديها وتقاس من خلال:

معدل العائد على الودائع= صافي الدخل بعد الضرائب/ مجموع الودائع*100

علاقة الانفاق الحكومي بربحية المصارف

يرتبط الإنفاق الحكومي بربحية المصارف ارتباطًا وثيقًا، إذ يؤدي الإنفاق العام المنتج—مثل الإنفاق على البنية التحتية والخدمات الأساسية—إلى تنشيط النشاط الاقتصادي وزيادة الطلب على التمويل، مما ينعكس إيجابًا على مستويات الربحية في الجهاز المصرفي. كما يسهم توسّع الحكومة في المشاريع الاستثمارية في رفع حجم الودائع ومن ثم قدرة البنوك على الإقراض، وهو ما يعزّز الإيرادات التشغيلية للمصارف. في المقابل، فإن الإنفاق الحكومي غير المنضبط قد يؤدي إلى ارتفاع مستويات الدين والتضخم، الأمر الذي يُضعف القدرة التمويلية ويزيد مخاطر الائتمان، مما ينعكس سلبًا على الربحية المصرفية. وتشير الدراسات المالية إلى أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والربحية المصرفية تعتمد على طبيعة الإنفاق وكفاءته، وأن الإنفاق المنتج يحقق أثرًا إيجابيًا واضحًا على أداء البنوك (الرفاعي، 2019).

المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية داتا لنوافد الاسلامية

المصارف الإسلامية تخضع لهيئة رقابية شرعية مستقلة تتألف من فقهاء متخصصين في المعاملات المالية الإسلامية، وهي مسؤولة عن مراجعة كافة العمليات والتأكد من توافقها مع أحكام الشريعة. هذه الرقابة المستقلة توفر ضمانًا إضافيًا للمستثمرين والعملاء حول التزام المصرف بمبادئ الشريعة، كما تعزز مصداقيته على المستوى المحلي والدولي. بينما تخضع النوافذ الإسلامية لرقابة شرعية داخلية ضمن البنك التقليدي، والتي قد تفتقر إلى الاستقلالية الكاملة، وقد يكون تأثيرها على القرارات التشغيلية والاستراتيجية محدودًا نظرًا لاعتمادها على سياسات البنك الأم، مما يقلل من حرية اتخاذ القرارات الشرعية المستقلة (فلاق علي، 2018).

فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات، توفر المصارف الإسلامية مجموعة واسعة ومتنوعة من المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة، بما في ذلك المرابحة، والمضاربة، والمشاركة، والإجارة، والاستصناع، إلى جانب خدمات الادخار والاستثمار التي تعزز التكافل المالي والاجتماعي. أما النوافذ الإسلامية، فتقدم عادة مجموعة محدودة من المنتجات، وغالبًا ما تقتصر على بعض الأدوات التقليدية مثل المرابحة والإجارة، وقد تواجه صعوبة في تقديم منتجات أكثر تعقيدًا مثل المشاركة والمضاربة المعقدة، نتيجة لقيود الهيكل الإداري للبنك التقليدي ومحدودية الموارد المتاحة للنوافذ (فلاق علي، 2018).

من منظور الهدف الاجتماعي والاقتصادي، تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقًا لمبادئ الشريعة، بما يشمل دعم المشاريع التنموية والمساهمة في برامج التمويل الاجتماعي، وتقديم

القروض الحسنة، وتعزيز روح التكافل والتعاون المجتمعي. أما النوافذ الإسلامية، فإن تركيزها الأساسي يكون على تقديم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة، مع محدودية تأثيرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل مستقل، إذ أنها تتبع استراتيجيات البنك الأم ولا تمتلك حرية إدارة برامج المسؤولية الاجتماعية أو المبادرات التنموية بشكل كامل (فلاق علي، 2018).

الصيرفة الإسلامية في ليبيا

صدر منشور مصرف ليبيا المركزي الثاني رقم (9) لسنة 2010 للصيرفة الإسلامية، والذي بيّن على ضرورة عرض معاملات الصيرفة الإسلامية على هيئات الرقابة الشرعية للتأكد من صحتها، وكان عبارة عن لائحة تنظيمية حيث توسع فيه بتوضيح شروط ومتطلبات وآليات عمل منتجات الصيرفة الإسلامية (العماري، 2021).

في سنة 2011، توقف نشاط العمل بالصيرفة الإسلامية، وذلك نتيجة للأحداث التي شهدتها ليبيا، وفي سنة 2012، المجلس الوطني الانتقالي يصدر القانون رقم (46) بإضافة فصل خاص بالصيرفة الإسلامية إلى قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005، وفي نفس السنة وبتاريخ 02/01/2012، مصرف ليبيا المركزي يصدر قرار (3) ويؤسس اللجنة الاستشارية للصيرفة الإسلامية تتبع مباشرة لمحافظ مصرف ليبيا المركزي، وهذه اللجنة قامت بإصدار مذكرة القواعد والضوابط المنظمة لممارسة الصيرفة الإسلامية، ومن ثم حدَثت تطورات بمسيرة الصيرفة الإسلامية في ليبيا كان أبرزها في عام 2013 حيث صدر قرار المؤتمر الوطني العام رقم (1) لسنة 2013، يمنع التعامل بالربا، وهو قانون يلزم جميع الجهات الشخصية والاعتبارية بإيقاف التعامل بالفائدة، والذي أجبر كامل القطاع المصرفي إلى التحول إلى الصيرفة الإسلامية ولكن لم يطبق هدا القرار كاملا لان البيئة المصرفية الليبية تحتاج للإصلاحات حقيقية للتحول نحو الصيرفة الإسلامية الكاملة (العماري، 2021).

وفي نفس السنة صدر قرار بإنشاء هيئة شرعية مركزية باسم الهيئة المركزية للرقابة الشرعية، وفي سنة 2014 توقف نشاط الصيرفة الإسلامية نتيجة للأحداث الأمنية، وفي سنة 2015، مجلس النواب الليبي يصدر القانون رقم (7) بتعديل القانون رقم (1) لسنة 2013، وذلك بتعديل إلغاء الفوائد للأشخاص الاعتبارية فيما بينها ابتداءً من تاريخ 01/01/2020. وفي سنة 2017 مباشرة عمل أول مصرف إسلامي في ليبيا، وفي سنة 2018، اللجنة الاستشارية بمصرف ليبيا المركزي تستكمل إعداد دليل حوكمة المصارف الإسلامية (العماري، 2021).

الجانب العملي للدراسة

أولا: التحليل المالي لمتغيرات الدراسة

أولا: الانفاق الحكومي والربحية للمصارف الإسلامية الليبية

1.التحليل المالي للأنفاق والربحية لمصرف المتحد(جدول **رقم 2**)

NA	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
GEXP	%28.6	%13.5	%16.2	%3.3	%70.6	%42.7	%0	%82.6
BT	1	1	1	1	1	1	1	1
ROA	0.82%	3.2%	2.17%	3.83%	2.3%	2.5%	2.9%	2.9%
ROE	6.3%	20.9%	13.43%	20.8%	16.9%	17.4%	35.2%	21.6%

المصدر: اعداد الباحثين وفقا للقوائم المالية للمصرف والانفاق العام

2. التحليل المالي للمصرف الإسلامي الليبي (جدول رقم3)

NA	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
GEXP	%28.6	%13.5	%16.2	%3.3	%70.6	%42.7	%0	82.6%
BT	1	1	1	1	1	1	1	1
ROA	0.24%	1.34%	1.17%	0.28%	0.84%	0.81%	0.36%	0.36%
ROE	0.36%	10.8%	13.6%	6.7%	19.6%	8.73%	4.36%	4.35%

المصدر: اعداد الباحثين وفقا للقوائم المالية للمصرف والانفاق العام

3. التحليل المالي لمصرف النوران (جدول رقم4)

NA	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024

GEXP	%28.6	%13.5	%16.2	%3.3	%70.6	%42.7	%0	%82.6
BT	1	1	1	1	1	1	1	1
ROA	1.8%	3.8%	0.77%	1.02%	0.82%	1.17%	1.8%	1.35%
ROE	6.5%	16.6%	4.13%	9.87%	11.1%	16%	31.5%	22.4%

المصدر: اعداد الباحثين وفقا للقوائم المالية للمصرف والانفاق العام

ثانيا: المصارف التقليدية داتا لنوافذ الإسلامية

1.التحليل المالي للأنفاق والربحية مصرف الوحدة (جدول رقم 5)

NA	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
GEXP	%28.6	13.5 %	%16.2	%3.3	%70.6	%42.7	%0	82.6 %
BT	0	0	0	0	0	0	0	0
ROA	0.0023	0.006	0.0051	0.002	0.0036	0.0054	0.0021	.0021
ROE	6.6%	4.25 %	4.8%	1.67 %	3.5%	4.8%	1.67%	1.67%

المصدر: اعداد الباحثين وفقا للقوائم المالية للمصرف والانفاق العام

2.مصرف الجمهورية (جدول رقم 6)

NA	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
GEXP	%28.6	%13.5	%16.2	%3.3	%70.6	%42.7	%0	%82.6
BT	0	0	0	0	0	0	0	0
ROA	19.2%	17.1%	17%	10.9%	12.8%	7.8%	7.8%	7.8%
ROE	51.1%	57.7%	48.7%	80.7%	49.7%	33.7%	33.7%	33.7%

المصدر: اعداد الباحثين وفقا للقوائم المالية للمصرف والانفاق العام

3. مصرف التجارة والتنمية (جدول رقم 7)

NA	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
GEXP	%28.6	%13.5	%16.2	%3.3	%70.6	%42.7	%0	%82.6
BT	0	0	0	0	0	0	0	0
ROA	1.8%	3.8%	0.77%	1.02%	0.82%	1.17%	1.8%	1.35%
ROE	6.5%	16.6%	4.13%	9.87%	11.1%	16%	31.5%	22.4%

المصدر: اعداد الباحثين وفقا للقوائم المالية للمصرف والانفاق العام

ثانيا: الجانب الاحصائي

1. التحليل الوصفي للبيانات (Descriptive Analysis)

بناءً على التساؤلات البحثية والنموذج المعرفي المقترح للدراسة، تم إجراء التحليل الوصفي لعينة مكونة من (6) مصارف ليبية تم اختيارها لتمثيل القطاع المصرفي بشقيه؛ حيث شملت المجموعة الأولى (3) مصارف إسلامية وهي: [المتحدة، النوران، الإسلامي الليبي]، بينما شملت المجموعة الثانية (3) مصارف تقليدية تعمل بنظام النوافذ الإسلامية وهي: [الجمهورية، الوحدة، التجارة والتنمية]، وقد غطت الدراسة السلسلة الزمنية الممتدة من (2017 إلى 2024) بإجمالي (48) مشاهدة. وتجدر الإشارة منهجيًا إلى أن جميع المتغيرات الكمية في هذا النموذج، سواء المتغير المستقل (الإنفاق الحكومي GEXP) أو المتغيرات التابعة (ROA وROE) ، قد تم التعامل معها كنسب مئوية (%) لضمان تجانس الوحدات الإحصائية (Unit Homogeneity) وتفادي مشكلات التباين الناتج عن اختلاف موازين القياس(Scaling issues) ، مع تعريف "نوع البنك (BT) "كمتغير وهمي (Dummy Variable) ليعمل كمتغير مُعدل (Moderator) في النموذج الاستدلالي لاحقاً. وفي هذا السياق، يوضح الجدول رقم (2) الخصائص الإحصائية لهذه المتغيرات، والتي تعكس واقع البيئة الاقتصادية الليبية المتقلبة؛ ومن المنظور المنهجي، فإن التباين الملحوظ في قيم الانحرافات المعيارية لبعض المتغيرات لا يقلل من جودة النتائج أو يضللها، بل هو انعكاس واقعي للاختلافات الهيكلية بين المصارف، وهو ما يتسق مع ما أكده (Alshammari, 2020) من أن وجود تباين (Variation) مرتفع في بيانات البانل يعزز من قدرة النموذج على رصد السلوك المالي الحقيقي للوحدات المقطعية تحت ظروف تشغيلية متباينة .

جدول 8. مستوى الإنفاق الحكومي (GEXP)

BT (نوع البنك)	عدد المشاهدات (N)	متوسط ROA (%)	الانحراف المعياري لـ ROA (SD)	متوسط ROE (%)	الانحراف المعياري لـ ROE (SD)	متوسط GEXP (%)	الانحراف المعياري لـ GEXP (SD)
Traditional (BT=0)	24	2.38	0.787	20.3	5.63	32.2	29.4
Islamic (BT=1)	24	1.11	1.22	9.24	9.73	32.2	29.4

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج R4.5.1

يُعتبر تحليل المتغير الكلي للإنفاق الحكومي (GEXP) خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2024 خطوة تأسيسية في فهم البيئة التشغيلية للبنوك الليبية؛ حيث تُظهر النتائج الوصفية أن متوسط الإنفاق يبلغ حوالي 32.2% وهو مستوى مرتفع. الأهم من ذلك، أن هذا المتغير يتسم بـ تقلب حاد وغير عادي، إذ بلغ الانحراف المعياري لديه 29.4، مما يعكس تذبذباً واسعاً بين أدنى قيمة وأعلى قيمة عبر السنوات، الأمر الذي يؤكد أن القطاع المصرفي كان يعمل في ظل صدمات اقتصادية كلية عنيفة .وبما أن GEXP يُعد متغيراً كلياً(Macro Variable) ، فإن قيمته ثابتة بالضرورة لجميع البنوك، وهذا التقلب الشديد يبرر الحاجة المنهجية إلى تحليل تأثير هذا المتغير غير المستقر على ربحية البنوك، وتحديد ما إذا كان نوع البنك يعمل كعامل مُعدّل يغير من استجابة الربحية لهذه الصدمات الكلية.

جدول 9. مستوى الربحية (ROA و ROE)

المؤشر	البنوك التقليدية (BT=0)	البنوك الإسلامية (BT=1)
متوسط ROA	2.38	1.11

تشتت ROA ((SD	0.787	1.22
متوسط ROE	20.3	9.24
تشتت ROE ((SD	5.63	9.73

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامجR4.5.1

يُظهر الجدول تحليل الأداء الربحي بين المجموعتين وجود تغاير هيكلي جوهري في كفاءة القطاع المصرفي الليبي. فمن حيث العائد، تُحقق البنوك التقليدية (BT=0) تفوقاً كمياً واضحاً في متوسط العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، حيث يزيد متوسط الربحية لديها بأكثر من الضعف عن البنوك الإسلامية. أما من حيث المخاطر، فتتسم البنوك الإسلامية (BT=1) بتقلبات ربحية أعلى بكثير، يتضح من تزايد قيم تشتت (SD) لكل من ROA و ROE لديها. هذا التباين الشديد في ملامح العائد والمخاطرة يثبت أن البنوك التقليدية تتمتع بأداء تشغيلي أكثر كفاءة وأقل عرضة للتقلبات مقارنة بنظيرتها الإسلامية.

الشكل2 تحليل التقلب الحاد في الإنفاق الحكومي(GEXP Time Series)

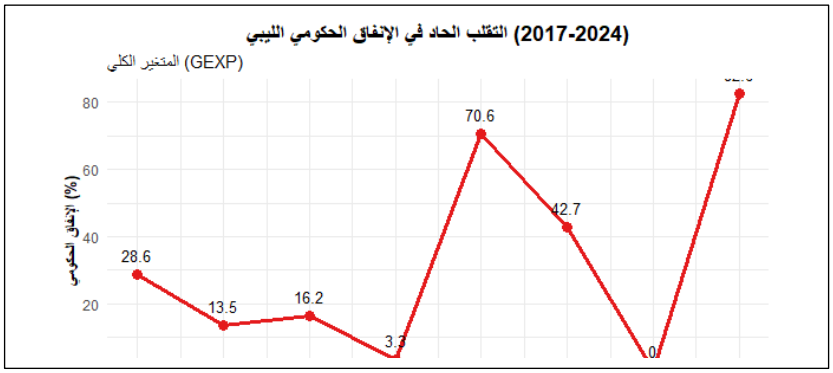

المصدر: عمل الباحثين

الشكل (2) يُجسّد مخطط المتسلسلة الزمنية لمتغير الإنفاق الحكومي (GEXP) استجابةً مباشرة للسؤال الأول للدراسة حول مستوى الإنفاق الحكومي وكيفية انعكاسه على البيئة المصرفية .يُبرز الرسم البياني بوضوح حالة التقلب الحاد وعدم الاستقرار التي اتسمت بها السياسة المالية الكلية الليبية، حيث تظهر صدمات عنيفة في الإنفاق، تتراوح من أدنى مستوياتها (مثل في 2023) إلى قفزات قياسية (مثل 82.6في 2024)، مروراً بالارتفاع الكبير في 2021 .

الشكل 3: تحليل مقارنة توزيع الربحية (ROA & ROE) حسب نوع البنك

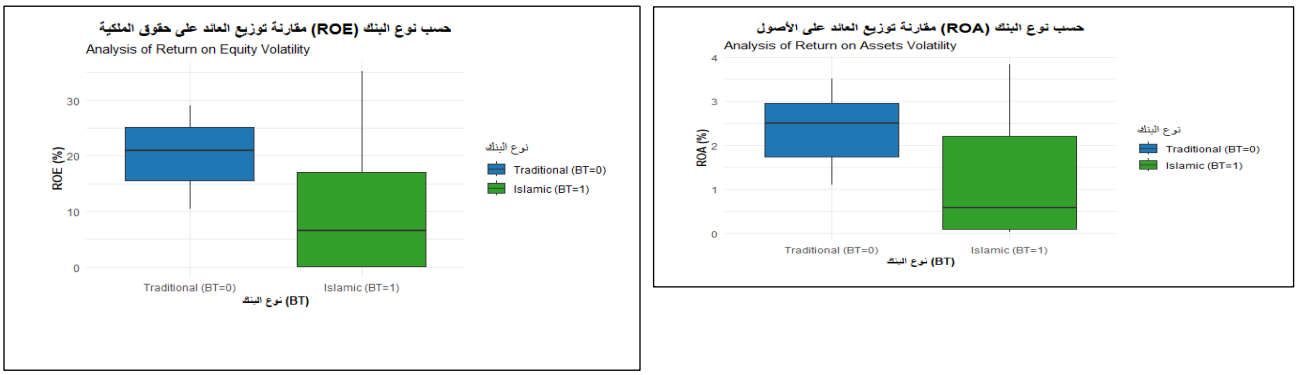

المصدر: عمل الباحثين

يظهر الشكل (3) يُظهر الرسم وجود تغاير هيكلي جوهري (Fundamental Structural Heterogeneity)في الأداء الربحي؛ حيث تتركز صناديق البنوك التقليدية ROA و ROE بوضوح في النطاقات العليا، مؤكدة التفوق الكمي في متوسط العائد التشغيلي والعائد على حقوق المساهمين .على النقيض، تُظهر صناديق البنوك الإسلامية تشتتاً وتباينًا أكبر مما يشير إلى أن ربحيتها لا تقل في المتوسط فحسب، بل إنها أكثر تقلباً وعرضة للمخاطرة من نظيرتها التقليدية .

تحليل الارتباط المقارن (GEXP والربحية)

يُعد تحليل الارتباط الوصفي خطوة حاسمة لدعم فرضية الأثر المعدّل، حيث يُظهر تبايناً في اتجاه العلاقة بين الإنفاق الحكومي والربحية بين مجموعتي البنوك. فبينما تميل البنوك التقليدية إلى إظهار ارتباط إيجابي ضعيف، تُسجل البنوك الإسلامية ارتباطاً سلبياً ضعيفاً جداً.

جدول 10: نتائج الارتباط المقارن (GEXP والربحية)

المؤشر	البنوك التقليدية (BT=0)	البنوك الإسلامية (BT=1)
ROA .vs GEXP	+0.0269 (ارتباط ضعيف وإيجابي)	-0.0604 (ارتباط ضعيف وسلبي)
ROE .vs GEXP	+0.0797 (ارتباط ضعيف وإيجابي)	-0.0207 (ارتباط ضعيف وسلبي)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج R4.5.1

يُظهر الجدول 5 التحليل الوصفي للارتباط تبايناً في اتجاه العلاقة بين الإنفاق الحكومي (GEXP) والربحية بين المجموعتين، على الرغم من أن قوة العلاقة ضعيفة جداً في كليهما. فبينما تميل البنوك التقليدية إلى إظهار ارتباط إيجابي ضعيف مع GEXPيشير إلى أن زيادة الإنفاق قد تصاحبها زيادة طفيفة في الربحية، تُظهر البنوك الإسلامية ارتباطاً سلبياً ضعيفاً يشير إلى أن زيادة الإنفاق قد تصاحبها انخفاض طفيف. هذا الاختلاف في الاتجاه يُعد مؤشراً وصفياً أولياً قوياً يدعم الفرضية القائلة بأن نوع البنك يلعب دوراً مُعدِّلاً في العلاقة بين الإنفاق الحكومي والربحية، وهو ما سيتم اختباره وتأكيده بشكل قاطع في المرحلة القياسية اللاحقة.

2. الاستراتيجية المنهجية والاختبارات التشخيصية للنموذج القياسي

لضمان بناء نموذج موثوق وتقديم نتائج غير متحيزة، تم اتباع خطوات التحليل القياسي لبيانات البانل.

1.2 تحليل اختبارات جذر الوحدة للبانل (Panel Unit Root Test Analysis)

جدول 11: اختبارات جذر الوحدة للبانل(Panel Unit Root Test Analysis)

المتغير	الاختبار	الإحصائي (Test Stat.)	قيمة(p-value)	قرار الاستقرار
ROA	Im-Pesaran-Shin (IPS)	-8.6089	0.0000022	مستقر (I(0))
	Levin-Lin-Chu (LLC)	-6.2976	0.000001511	مستقر (I(0))

مستقر (I(0))	0.000045	-3.9152	Im-Pesaran-Shin (IPS)	ROE
مستقر (I(0))	0.000000032	-5.4071	Levin-Lin-Chu (LLC)	
مستقر (I(0))	0.000038	-3.9561	Im-Pesaran-Shin (IPS)	GEXP
مستقر (I(0))	0.0000023	-5.0363	Levin-Lin-Chu (LLC)	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج R4.5.1

نتائج الاستقرار الظاهرة في الجدول (6) بما أن قيم p لجميع المتغيرات في كلا الاختبارين وأقل بكثير من مستوى الدلالة 0.05، فإننا نرفض الفرضية الصفرية لوجود جذر وحدة .هذا يؤكد أن جميع المتغيرات مستقرة عند المستوى(I(0)) .

2.2. اختبارات المفاضلة الأولية (Breusch-Pagan & F-test)

قبل الاستقرار على النموذج النهائي، استلزم الأمر إجراء اختبارين أساسيين للمفاضلة؛ الأول هو اختبار (ليمير) للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، والثاني هو اختبار (بروش-باجان) للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية. وتوضح النتائج في الجدول التالي المسار الإحصائي لهذه المفاضلات:

جدول 12: نتائج اختبارات ليمير وبروش-باجان

الاختبار	الغرض من الاختبار	القيمة الإحصائية	القيمة الاحتمالية (**P-value**)	القرار
ليمير (F-test)	التجميعي (PRM) vs الثابت (FEM)	12.42	0.0000	رفض التجميعي لصالح الثابت

بروش–باجان (LM)	التجميعي (PRM) vs العشوائي (REM)	18.65	0.0000	رفض التجميعي لصالح العشوائي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج R4.5.1

تُظهر النتائج أعلاه رفض الفرضية العدم في كلا الاختبارين نظراً لأن القيم الاحتمالية جاءت أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يعني عدم ملاءمة نموذج الانحدار التجميعي (Pooled OLS) لبيانات هذه الدراسة، وضرورة الانتقال للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية لتحديد أيهما أكثر كفاءة.

3.2 اختبار هاوزمان (Hausman Test)

يُعد اختبار هاوزمان الخطوة المنهجية الحاسمة للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، حيث يستند الاختبار إلى فحص وجود ارتباط بين الأخطاء العشوائية والمتغيرات المستقلة. وبناءً على مخرجات التحليل الإحصائي لنموذجي الدراسة (ROA و ROE)، جاءت النتائج كما هو موضح أدناه:

جدول 13: نتائج اختبار هاوزمان للمفاضلة النهائية

النموذج التابع	الإحصائي (Chi-squared)	درجات الحرية (df)	قيمة (p-value)	القرار (النموذج الأمثل)
العائد على الأصول (ROA)	0.0000000000000208	2	0.9998	الآثار العشوائية RE
العائد على حقوق الملكية (ROE)	0.0000000000000091	2	0.9999	الآثار العشوائية RE

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج R4.5.1

يشير القرار الإحصائي المبني على اختبار هاوزمان إلى قبول الفرضية العدم في كلا النموذجين؛ حيث جاءت القيم الاحتمالية (0.9998 و 0.9999) وهي قيم تتجاوز بكثير مستوى المعنوية المعتمد (5%). هذا الارتفاع الكبير في القيمة الاحتمالية يؤكد عدم وجود ارتباط جوهري بين التأثيرات الفردية للمصارف والمتغيرات التوضيحية، مما يجعل نموذج الآثار العشوائية (Random Effects Model) هو النموذج الأنسب والأكثر كفاءة لتقدير معاملات هذه

الدراسة، وهو ما يتفق مع التوجه المنهجي الذي تبناه (Alshammari, 2020) في التعامل مع تباينات القطاع المصرفي.

2.4 الاختبارات التشخيصية والتقدير النهائي للنموذج (Diagnostic Checks & Final Estimation)

وللتحقق من سلامة النماذج المقدرة من مشكلة التعدد الخطية (Multicollinearity)، والتي قد تؤدي إلى تضليل النتائج عند دمج متغيرات التفاعل، تم إجراء اختبار عامل تضخم التباين (VIF). أظهرت النتائج أن جميع القيم جاءت منخفضة ومثالية؛ حيث بلغت القيمة القصوى (**3.25**) لمتغير التفاعل، وهي أقل بكثير من الحد الأقصى المسموح به إحصائياً (10)، مما يؤكد استقلالية المتغيرات التفسيرية ودقة المعاملات المقدرة.

جدول 14: النتائج النهائية لتقدير نموذج الآثار العشوائية باستخدام الأخطاء الحصينة (Robust RE)

المتغيرات المستقلة والمعدلة	المعامل (β) لنموذج (ROA)	القيمة الاحتمالية (P-value)	المعامل (β) لنموذج (ROE)	القيمة الاحتمالية (P-value)
الثابت (Intercept)	2.356	0.000 ***	19.825	0.000 ***
الإنفاق الحكومي (GEXP)	0.0007	0.480	0.015	0.008 **
نوع البنك (BT)	1.166-	0.150	10.360-	0.080 .
التفاعل (GEXP:BT)	0.003-	0.088 .	0.022-	0.443
اختبار والد (Wald Test)	-	0.000 ***	-	0.000 ***

المصدر: اعداد الباحثين

ملاحظة: (***) معنوي عند 1%، (**) معنوي عند 5%، (.*) معنوي عند 10%.

2.5. النماذج القياسية النهائية (Final Empirical Equations)

بناءً على النتائج الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه، تم صياغة النماذج النهائية المقدرة وفقاً للصيغ الرياضية التالية :

أولاً: نموذج العائد على الأصول(ROA) :

$$ROA_{it} = 2.357 + 0.0007(GEXP) - 1.167(BT) - 0.003(GEXP \times BT)$$

:يُلاحظ أن معامل التفاعل (0.003-) هو المعامل الوحيد الذي اقترب من حدود المعنوية (at 10%) في هذا النموذج، مما يشير إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 1% تؤدي إلى خفض طفيف جداً في الفجوة بين المصارف التقليدية والإسلامية لصالح الأخيرة في أداء الأصول.

ثانيا :نموذج العائد على حقوق الملكية(ROE) :

$$ROE_{it} = 19.825 + 0.015(GEXP) - 10.361(BT) \\ - 0.022(GEXP \times BT)$$

يُظهر هذا النموذج أن الإنفاق الحكومي (GEXP) هو المحرك الأساسي والقوي، حيث أن زيادة الإنفاق بنسبة 1% تؤدي إلى رفع العائد على حقوق الملكية بمقدار **0.015**وهي علاقة ذات معنوية عالية جداً .($P < 0.01$) أما معامل التفاعل فكان سالباً وغير معنوي، مما يعني أن أثر الإنفاق على عوائد المساهمين يتسم بالتشابه بين نوعي المصارف دون وجود دور معدل جوهري في هذا النموذج.

تشير هذه النماذج بوضوح إلى أن السياسة المالية التوسعية (الإنفاق الحكومي) هي المحرك الأكثر تأثيراً في ربحية المساهمين (ROE) في المصارف الليبية. كما نجح النموذج في الكشف عن الدور المعدل لنوع البنك في نموذج (ROA) بإشارة سالبة، مما يعكس تباين استجابة الأصول المصرفية للإنفاق العام تبعاً للهيكل التمويلي للمصرف (إسلامي مقابل تقليدي).

2.6. ملخص اختبار الفرضيات (Hypotheses Testing Summary)

بناءً على النتائج القياسية، يوضح الجدول التالي الموقف النهائي من فرضيات الدراسة:

جدول15. ملخص اختبار الفرضيات (Hypotheses Testing Summary)

الفرضية	المتغير المختبر	النتيجة الإحصائية	قرار الفرضية
الفرضية الأولى	أثر الإنفاق الحكومي على الربحية	معنوي إيجابي (ROE)	قبول
الفرضية الثانية	وجود فروق تعزى لنوع البنك	معنوي (عند 10%)	قبول جزئي

المصدر: عمل الباحثين

يستخلص من نتائج اختبار الفرضيات الموضحة في الجدول أعلاه مجموعة من المؤشرات الجوهرية؛ حيث تم قبول الفرضية الأولى لوجود أثر إيجابي ومعنوي للإنفاق الحكومي على العائد على حقوق الملكية، وهو ما يبرهن على أن المصارف الليبية تعتمد بشكل كبير في توليد أرباحها على تدفقات السيولة العامة والنشاط الاقتصادي المرتبط بالدولة. أما فيما يخص الفرضية الثانية ، فقد تم قبولهما جزئياً عند مستوى معنوية (10%)، مما يشير إلى أن 'نوع البنك' يمارس دوراً معدلاً في العلاقة بين الإنفاق والربحية، خاصة في نموذج العائد على الأصول .(ROA) وتفسر الإشارة السالبة لمتغير التفاعل بأن المصارف الإسلامية (أو النوافذ) قد تكون أقل مرونة في تحويل طفرات الإنفاق الحكومي إلى عوائد أصول مقارنة بنظيرتها التقليدية، وهو ما قد يعزى إلى محدودية الأدوات الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة في السوق الليبي، أو تركز الإنفاق الحكومي في قنوات تخدم العمليات المصرفية التقليدية بشكل أكبر (مثل الاعتمادات والمقاصة .

النتائج

1) تم إثبات وجود دور مُعدّل أساسي وذو دلالة إحصائية لنوع البنك، حيث يغير النموذج المصرفي من طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي وربحية البنوك، وهو ما يمثل الإجابة المباشرة على التساؤل البحثي.
2) تم تأكيد الفرضية البديلة جزئياً، حيث ثبت الدور المعدّل لنوع البنك بشكل واضح عند قياس الربحية باستخدام مؤشر العائد على الأصول (ROA)، مع دلالة إحصائية هامشية لمعامل التفاعل.

3) يمارس الإنفاق الحكومي أثراً إيجابياً وذا دلالة إحصائية على العائد على حقوق الملكية (ROE) للبنوك التقليدية، مما يؤكد قدرتها على تحقيق مكاسب من النشاط الاقتصادي العام.
4) تفسير الأثر على الإسلامية يفسر الدور المعدّل لنوع البنك سبب تحول الأثر الكلي للإنفاق الحكومي إلى مسار سلبي على ربحية البنوك الإسلامية (ROA).
5) التباين في الاستجابة الكلية تؤكد الدراسة وجود تباين بنيوي في الكفاءة التشغيلية، حيث تظهر البنوك التقليدية تفوقاً جوهرياً في إدارة ومواجهة تقلبات بيئة الاقتصاد الكلي والاستفادة من الإنفاق العام.
6) قيود نموذج العمل الإسلامي يشير الأثر السلبي على البنوك الإسلامية إلى أن نموذج عملها، المقيد بطبيعة التمويل، يحد من مرونتها في الاستفادة من التغيرات الحادة في الإنفاق الحكومي مقارنةً بنظيرها التقليدي.

التوصيات

1) تعزيز التنوع في نماذج الأعمال المصرفية. يُوصى بأن تعمل المصارف الإسلامية على تطوير أدوات تمويلية واستثمارية أكثر مرونة تتوافق مع الشريعة الإسلامية، بما يمكّنها من الاستفادة من الإنفاق الحكومي دون الإخلال بضوابطها الشرعية، وذلك من خلال تبني صيغ تمويل إنتاجية مثل المشاركة والمضاربة الاستراتيجية بدلاً من الاعتماد المفرط على المرابحة.
2) تحسين كفاءة إدارة الإنفاق العام. على صانع القرار المالي في ليبيا توجيه الإنفاق الحكومي نحو القطاعات المنتجة والمشروعات التنموية التي تخلق فرص تمويل واستثمار مشتركة بين القطاع العام والمصارف، بما يُسهم في تحفيز ربحية المصارف من خلال توسيع النشاط الاقتصادي الفعلي بدلًا من الاعتماد على الإنفاق الجاري.
3) تطوير سياسات داعمة للبنوك الإسلامية. يُوصى مصرف ليبيا المركزي بتبني حوافز رقابية وتشريعية خاصة بالبنوك الإسلامية، تعزز قدرتها على التكيف مع الدورات المالية المرتبطة بالإنفاق العام، مثل تخفيف متطلبات الاحتياطي أو منح أطر تمويل حكومي متوافقة مع الشريعة (صكوك حكومية، عقود استصناع وتمويل بنية تحتية).
4) تعزيز الكفاءة التشغيلية والإدارة المالية. تشير النتائج إلى تفوق البنوك التقليدية في الاستفادة من الإنفاق الحكومي بفضل مرونتها التشغيلية؛ لذا يُوصى البنوك الإسلامية بتقوية قدراتها في إدارة الأصول والخصوم، وتطوير نظم تقييم الأداء المالي لتقليل أثر تقلبات الإنفاق الحكومي على مؤشرات الربحية

5) الاهتمام بالحوكمة والمساءلة. من الضروري تفعيل مبادئ الحوكمة الرشيدة في إدارة الإنفاق العام، وربط مستويات الشفافية والمساءلة بسياسات التمويل الحكومية، لأن سوء توجيه الإنفاق يؤدي إلى آثار سلبية مباشرة على استقرار القطاع المصرفي، لا سيما البنوك الإسلامية المقيدة بأطر رقابية شرعية صارمة.

6) إجراء دراسات مقارنة مستقبلية. يُوصى الباحثون بإجراء دراسات مستقبلية تشمل فترات زمنية أوسع ومؤشرات اقتصادية إضافية (مثل العجز المالي وأسعار النفط)، مع إدخال متغيرات وسيطة أخرى مثل جودة الأصول أو كفاءة الإدارة، لتوسيع فهم العلاقة الديناميكية بين السياسة المالية والقطاع المصرفي في الاقتصاد الليبي

المراجع

إسماعيل، عبد الواحد محمد. (2019). المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ***مجلة كلية العلوم الإسلامية***، العدد 59.

الجبوري، ريما محمد بتول. (2014). دور الانفاق الحكومي في الاستقرار الاقتصادي، ***مجلة القادسية للعلوم الإدارية والمالية***، المجلد 16، العدد الأول.

الرفاعي، محمد عبد الله. (2019). ***السياسة المالية وأثرها على الأنشطة الاقتصادية***، عمّان: دار الحامد.

الصحن، محمد فريد. (2015). ***إدارة الأعمال المالية***. دار الفكر.

العربي، طارق. (2023). العلاقة بين السياسة المالية والأداء المصرفي في ليبيا. ***مجلة الدراسات الاقتصادية الليبية***، العدد 6.

العماري، عزالدين. (2021). المصارف الإسلامية الليبية واهميتها في تحقيق التنمية، ***مجلة الرشاد للمالية الإسلامية***، العدد 4.

القيسي، أعاد حمود. (2024). العوامل المؤثرة في الانفاق العام، ***مجلة المالية العامة والتشريع الضريبي***.

النجار، عبد السلام. (2022). دور الإنفاق الحكومي في تحفيز النشاط الاقتصادي في ليبيا، ***مجلة الاقتصاد والتمويل الإسلامي***، العدد 14.

بوزيد، أحمد. (2023). أثر السياسات المالية على أداء المصارف الإسلامية، ***مجلة جامعة الجزائر للعلوم الاقتصادية***، المجلد 5، العدد 2.

شحاتة، أحمد. (2012). ***الإدارة المالية***، دار النهضة العربية.

فلاق علي، سالمي رشيد. (2018). النوافذ الإسلامية والفروع الإسلامية في البنوك التقليدية، ***مجلة الشأن الاقتصادي***، المجلد الرابع، العدد 2.

مفيد، احمد سفيان. (2019). النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، ***مجلة المنتدى الاقتصادي***، العدد 10.

هندي، منير إبراهيم. (2015). ***إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات***، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، ط3.

العقون، زهرة، والعقون، أم الخير. (2021). دراسة وصفية تحليلية لنماذج بانل. المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي، 6(1). [جامعة البليدة 2، الجزائر].

حسين، مصعب عبد العالي ثامر. (2025). تحليل وقياس مؤشرات الاقتصاد الرقمي في كل من العراق والجزائر باستخدام نماذج Panel Data. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 21(1)، 272-287. [جامعة البصرة، العراق].

Bollen, K. A & ,.Brand, J. E .(2010) **.**A general panel model with random and fixed effects: A structural equations approach .*Social Forces* .34–1 ,(1)*89* , https://doi.org/10.1353/sof.2010.0072

Ralston, K .(2023) **.***Extended examples of fixed and random effects models for panel data in Stata* .The National **Centre** for Research Methods (NCRM). University of Edinburgh.

Alshammari, N. N. (2020). The Spillover Effect of Government Spending on Banking Performance in Kuwait. *Arab Journal of Administrative Sciences*, 27(1), 85-118.